أخبار ترانسبارانسي
العدد 14
يناير
2013

نشرة مرصد الرشوة

WWW.TRANSPARENCYMAROC.MA

محتويات العدد

الافتتاحية 1

خاص عن ترانسبارانسي 2
- رسالة ترانسبارانسي المغرب لرئيس الحكومة
- مؤشر قياس الرشوة: يبقى المغرب دائما ذاك التلميذ السيئ
- الاحتفال باليوم العالمي لمحاربة الرشوة
- استراتيجية الحكومة في مجال محاربة الرشوة وجائزة النزاهة لسنة 2012: بيان ترانسبارانسي المغرب

الملف الرئيسي للعدد: اقتصاد الريع بالمغرب 5
1. اقتصاد الريع: بعض العناصر التاريخية
2. اقتصاد الريع في ثلاث أسئلة
3. نظريا: حتى لا تغطي الشجرة الغابة
4. اقتصاد الريع في الصحافة: حركة 20 فبراير تكسر الطابوهات
5. حالة النقل العمومي: فشل؛ مشروع قانون
6. نشر لوائح المستفيدين: ردود الفعل
   - ردود الفعل الرسمية: المؤيدون والمعارضون
   - ردود فعل مهنيي القطاع
   - موقف ترانسبارانسي المغرب
   - رأي المتخصصين

المراجع والمصادر 16

افتتاحية

كانت إدانة «اقتصاد الريع» أحد الشعارات التعبوية التي رُفعت في الشارع وركزت عليه حركة 20 فبراير، كما خصصت له الصحافة، وبشكل منتظم، صفحاتها الأولى. وعبرت الحكومة عن إرادتها في التصدي لهذا «المشكل» وذلك عبر الكشف عن لائحتين تتعلق الأولى برخص (مؤذونيات) استغلال خطوط النقل الطرقي بين المدن والثانية تتعلق برخص استغلال المقالع.

لازالت ترتفع اليوم العديد من الأصوات المطالبة بنشر لوائح أخرى، متهمة الجهات التي تمنح الرخص والمؤذونيات المتعلقة بالاستغلال، والاستيراد، والتصدير بأنها توزعها حسب هوى التحالفات وفي قلب خفايا سلطة تتظاهر بأنها تلعب لعبة الشفافية، أما في العمق فهذه السلطة تتحكم في الاغتناء السهل والسريع.

وبسبب كل ذلك تُطرح العديد من الأسئلة: هل يتعلق اقتصاد الريع بمجالات النقل والمقالع والصيد البحري فقط؟ هل تتم محاربة هذا النوع من الاقتصاد فقط عبر نشر لوائح المستفيدين من هذه الامتيازات غير المشروعة؟ هل يوجد اقتصاد خال من الريع أم أن الريع يشكل أساسا لخلق الثروات؟

يهدف هذا العدد من «أخبار ترانسبارانسي» إلى إثارة نقاش منفتح وواقعي قدر الإمكان وذلك بتقديم بعض العناصر التاريخية والنظرية وعناصر من الأحداث الراهنة التي تسمح بإيضاح مسألة تم في أغلب الأحيان إخفاء تعقيدها باللجوء للإدانة العنيفة.

إقامة فيس، عمارة D، زنقة أم الربيع، الشقة 14. أكدال. الرباط. الهاتف: 05.37.77.80.01 – الفاكس: 05.37.68.36.82 – البريد الإلكتروني: observatoire@transparencymaroc.ma

خاص عن ترانسبارانسي

رسالة ترانسبارانسي المغرب لرئيس الحكومة

هل تتوفر الحكومة على إستراتيجية لمحاربة الفساد؟

السيد رئيس الحكومة

لم تجتمع لحكومة مغربية ما اجتمع للحكومة الحالية من الشروط المساعدة على تحقيق انتصار حاسم على الفساد و الرشوة و الامتيازات اللامشروعة واقتصاد الريع في بلادنا:

أول هذه الشروط المساعدة الهبة التاريخية لمئات الآلاف من المواطنات والمواطنين بمبادرة من شباب 20 فبراير الذين خرجوا للشوارع منتفضين ضد الفساد و صنوه و حاميه الاستبداد،

ثاني هذه الشروط هو القيام بمراجعة دستورية و اعتماد قانون أسمى جديد أعطى على مستوى منطوقه صلاحيات غير مسبوقة للمؤسسات التشريعية، والتنفيذية، والرقابية رغم أنه لم يستجب لكل مطالب الإصلاح وما كان يتيحه الظرف التاريخي.

ثالث هذه الشروط تشكيل حكومة لم تتمتع سابقاتها بمثل الصلاحيات والسلطات التي تحظون بها على الأقل على مستوى نص الدستور،

رابع هذه الشروط المساعدة هو التراكم الكبير الذي حققه النضال ضد الفساد والرشوة في المغرب إن على المستوى الرسمي على محدوديته أو على المستوى المدني بفضل حيوية و استماتة جمعيات المجتمع المدني وقوتها الاقتراحية، وتوفر العديد من الآليات و الوسائل القانونية للحد من آفة الفساد، و إدخال المغرب في سيرورة تحقيق النزاهة و سيادة القانون و صيانة الحقوق الفردية و الجماعية و حماية المال العام.

مقابل هذه الشروط المساعدة ما تزال البنيات والقوى المستفيدة من الفساد ومن اقتصاد الريع والامتيازات حاضرة بقوة في مراكز القرار، ترفض أي إصلاح أو محاولة لإقرار مجتمع تسوده قيم النزاهة والمساواة.

لكل هذه الحيثيات واعتبارا لتغلغل الفساد واستشرائه قررنا أن نخاطبكم السيد رئيس الحكومة برسالة مفتوحة لنقول لكم وللرأي العام أن الحكومة لم تقم بعد بأي خطوة حاسمة في الاتجاه المطلوب ولم تقدم ولو تصورا أوليا لخطتها وأهدافها الآنية والمستقبلية لمحاربة هذه الآفة التي تهدد تماسكنا ونسيجنا الاجتماعي و اقتصادنا.

لكل هذا أيضا ظلت المبادرات الايجابية القليلة التي اتخذ تموها، بدون أي نتيجة تذكر.

استراتيجية لمحاربة الفساد؟

السيد رئيس الحكومة

إن أكبر حليف لآفة الفساد هو الإطناب في التصريحات والتباهي بالانجازات والمشاريع القانونية والإجراءات الجزئية والتقارير في غياب التزام حكومي واضح في إطار خطة وطنية تجمع بين القانوني والسياسي والإجرائي وبين الوقاية والزجر وتعتمد على الشراكة الإستراتيجية مع كافة الفاعلين وإشراك كل القوى الحية لتشييد صرح منظومة وطنية للنزاهة.

لن يتسع مجال هذه الرسالة لإبراز كل مكونات هذه الإستراتيجية، لكن عليها أن تجيب على بعض القضايا المحورية:

- الإجراءات الملموسة الكفيلة بالحد منا لإفلات من العقاب وتطبيق القانون دون تمييز أو امتياز.
- تفعيل أدوار مؤسسات القضاء، والمفتشية العامة للمالية، والمفتشية العامة للإدارة الترابية، وباقي مفتشيات الوزارات في محاربة الفساد و زجر مرتكبيه.
- الخطوات الملموسة للحد من الفساد و الرشوة في القطاعات التي تمس العيش اليومي للمواطنين، ومصالحهم مثل المحاكم، والشرطة، و المستشفيات، و المرافق الإدارية .
- المقترحات القانونية و المؤسساتية لتفعيل وتشجيع الدور الاقتراحي والرقابي لمؤسسات المجتمع المدني، و القطاع الخاص في محاربة الفساد، وحماية المناضلين في هذه الجبهة الحيوية لضمان ممارسة المواطنة وحماية الوطن.

و في هذا الصدد نذكر بكل ما راكمه نضال المجتمع المدني و ما اقترحته حتى المؤسسات الرسمية نفسها من إجراءات لنقول أن عناصر الخطة الوطنية التي نطالب بها متوفرة لا تحتاج إلى دراسات أخرى أو تشخيص أعمق بل تحتاج الإرادة و القدرة و الجرأة السياسية، فهل تتوفر عليها الحكومة؟

الدار البيضاء 6 دجنبر 2012

المكتب التنفيذي

مؤشر قياس الرشوة: يبقى المغرب دائما ذاك التلميذ السيئ

مؤشر قياس الرشوة لازال المغرب تلميذا كسولا

بيّن آخر ترتيب لمؤشر قياس الرشوة أن المغرب لم يبذل أي جهد في مجال محاربة الرشوة وأنه لازال يغوص فيها: فمؤشر قياس الرشوة بالنسبة لسنة 2012 تمت صياغته وفق منهجية معدّلة: فالنقطة المحصل عليها انتقلت إلى سُلم يتكون من 100 نقطة، كما أن نمط حساب هذا المؤشر تم تعديله تقنيا. ولقد حصل المغرب على علامة تقدر بـ 37 نقطة واحتل المرتبة 88 من بين 174 بلدا معنيّا بهذا الترتيب وفق هذا المؤشر. وبالرغم من أن المنهجية الجديدة لا تسمح بالقيام بمقارنة ما بين مؤشر قياس الرشوة لسنة 2011 من جهة وبين مؤشر قياس الرشوة بالنسبة للسنوات السابقة على هذه السنة من جهة أخرى، فإنه يمكن التأكيد أن مرتبة المغرب تشكل تراجعا مقارنة بما سبق.

	2007	2008	2009	2010	2011
النقطة على عشرة	3,5	3,5	3.3	3.4	3,4
الترتيب	72	80	89	85	80

لازالت الدول الاسكندينافية ونيوزلندة وسويسرا والديمقراطيات الكبرى بصفة عامة في مقدمة الترتيب بالنسبة لسنة 2012.

الرتبة	البلد	النقط المُحرزة	الأبحاث الميدانية	درجة الدقة	
				الأدنى	الأقصى
1	الدانمارك	90	7	87	93
1	فلاندا	90	7	85	95
1	نيوزلاندا	90	7	87	94
4	السويد	88	7	85	91
5	سنغفورا	87	9	83	90
6	سويسرا	86	6	81	90
7	أستراليا	85	8	83	86
7	النرويج	85	7	82	87
9	كندا	84	7	80	87
9	هولاندة	84	7	81	88
11	أيسلندا	82	6	75	89
12	اللوكسومبورغ	80	6	75	85
13	ألمانيا	79	8	75	83
14	هونغ كونغ	77	8	74	80
15	باربادوس	76	3	65	87
17	المملكة المتحدة	74	8	72	77
19	الولايات المتحدة	73	9	66	79

لاتزال الرشوة تنخر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عموما

الرتبة	البلد	النقط المُحرزة	الأبحاث الميدانية	درجة الدقة	
				الأدنى	الأقصى
27	الإمارات العربية وقطر	68	7	61	75
53	البحرين	51	5	44	58
58	الأردن	48	7	43	54
61	عمان	47	5	35	60
66	الكويت	44	5	37	50
75	تونس	41	7	36	45
88	المغرب	37	8	32	43
105	الجزائر	34	6	3,3	29
123	موريتانيا	31	5	25	36
128	لبنان	30	6	27	34
144	سوريا	26	5	22	31
156	اليمن	23	6	20	27
160	ليبيا	21	6	14	27
169	العراق	18	4	14	22
173	السودان	13	6	8	17

الاحتفال باليوم العالمي لمحاربة الرشوة

تعبئة الطاقة الإبداعية للشباب

نظمت ترانسبارانسي المغرب بتاريخ 8 دجنبر 2012، بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة الرشوة، حدثا فنيا وثقافيا تحت عنوان «استعجال الكلام» ويتعلق الأمر بتظاهرة متعددة التخصصات. فالخيط الرابط لـ«استعجال الكلام»هو قول لا للرشوة عبر مختلف التعبيرات، فنية وثقافية: نوتات موسيقية، فن تشكيلي، ملصقات، كلمات وتعبيرات جسدية...

إن تظاهرة «استعجال الكلام» نظمت في ساحة «كاتدرائية القلب المقدس» بالدار البيضاء طيلة يوم السبت 8 دجنبر 2012، تجسدت في تنظيم «الحلقة» المعاصرة، وعروض مسرح الشارع، وعرض فيديوهات، ومعارض للوحات فنية تشكيلية...

إن حدث «استعجال الكلام» والذي يعتبر حدثا مجمّعا لطاقات متعددة، منح الفرصة للعشرات من الشباب للتعبير عن طريق الفن والثقافة عن موضوع يشغلنا جميعا وهو موضوع الرشوة. ولقد تمكن هؤلاء الشباب من خلال اقتران القول بالعمل من خلق فضاء

عمومي للتعبير عن الطابع الاستعجالي للموضوع عبر كلمات بسيطة وتعبيرات يفهمها الجميع: كتابة، قراءة، رسم، رقص، غناء، مسرح، فيديو، وبصفة عامة عن طريق العملية الإبداعية في مختلف تمظهراتها والتي تحولت إلى وسيلة تعبيرية ومطلبية.

ومن بين اللحظات القوية لهذه التظاهرة الكبرى ما يلي:

- **المسابقة الوطنية للفيديو**: تصوير شهادة اعتمادا على حكاية تكون حبكتها الأساسية هي محاربة الرشوة. ولقد تمكن الجمهور من اكتشاف مجموعة مختارة من الأعمال المتنافسة في مسابقة وطنية نظمتها ترانسبارانسي المغرب لصالح تظاهرة «استعجال الكلام».
- **فن موسيقي**: يتعلق الأمر بورشة لصناعة الآلات الموسيقية انطلاقا من أشياء ومواد مستعملة.
- **أشرطة موسيقية**: جاءت مجموعات من الموسيقيين الشباب الممثلين لجميع أحياء الدار البيضاء إلى ساحة كاتدرائية القلب المقدس ليغنوا وليمكنوا الآخرين من التمتع بموسيقاهم بكل تأكيد، وكما جاؤوا أيضا ليقولوا، بكيفيات مختلفة وبأساليب محددة، إلى أي مدى تشكل الرشوة عائقا أمام تنمية بلدهم وإجهاضا للعديد من أحلامهم.
- مسرح **المضطهد** : نشأ مسرح المضطهد بفضل التقاء شباب من عدة آفاق في ورشة حرة أقيمت في المدرسة العليا للفنون الجميلة بالدار البيضاء، نظمتها ترانسبارانسي المغرب في إطار تظاهرة «استعجال الكلام». ولقد اقترح مسرح المضطهد عروضا متحركة ومتنقلة حيث تكون الأولوية فيها للتفاعل مع الجمهور بخلق عالم عجيب في الشارع. وأصرت المنهجية التشاركية للشباب المشاركين في ورشة المسرح على إبراز ثلاث إنجازات مسرحية لمسرح الشارع حول موضوع الرشوة.
- **ورشة «الصلام»: الإستماع و«الصلام»**: جمعت هذه الحلقة هواة ومحترفين ليعرفوا الجمهور بهذا الفن. و«الصلام»هو أداة ضرورية لإيجاد معالم ولتدعيم التواصل ما بين الأجيال والمجموعات الاجتماعية.
- **الهيب هوب**: ورشة للتعبير الجسدي تواكب بكيفيات عديدة الحياة في المدينة. ولقد مارس الشباب الذين شاركوا في هذه الورشة بشكل أساسي الهيب هوب في جميع أشكاله (البريك دانس، الرقص وقوفا، الكرومب...). وإضافة إلى المساهمات الفردية كانت هناك إنجازات جماعية. وهذه طريقة تمكن هؤلاء الراقصين الشباب البيضاويين من التعبير بدورهم عن رفضهم للرشوة.
- **ورشة الملصقات**: أن يكون المرء ضد الرشوة يعني أيضا أن عليه إدانتها. لذلك فللمصممين في مجال الغرافيزم طرقهم الخاصة في التعبير عن هذه الإدانة. ولقد تم إطلاق مسابقة لصالح طلبة مدارس الفن بالدار البيضاء (آر كوم، المركز التربوي الجهوي، المدرسة التقنية للفنون التشكيلية ومدرسة الفنون الجميلة) في مرحلتين، الأولى في يونيو والثانية في شتنبر، مكنت من جمع حوالي ثلاثين ملصقا يعبر فيها الشباب عن غضبهم وسخطهم تجاه هذه الآفة. ولقد تم تعليق الملصقات التي حظيت بالقبول داخل الكاتدرائية وعرضها على الجمهور وعلى لجنة التحكيم التي منحت جوائز لاثنين منها.

استراتيجية الحكومة في مجال محاربة الرشوة وجائزة النزاهة لسنة 2012

بيان ترانسبارانسي المغرب

إن المكتب التنفيذي للجمعية المغربية لمحاربة الرشوة – ترانسبارانسي المغرب – المجتمع بتاريخ 14 دجنبر الجاري:

ينوه بالمشاركة المكثفة للشباب في التظاهرات الفنية والثقافية التي نظمتها الجمعية للاحتفاء باليوم العالمي لمحاربة الفساد ، ويسجل بكل أسف تعتيم الإعلام الرسمي على هذه الأنشطة وخاصة تلك التي نظمت بالدار البيضاء والتي عبأت المئات من الشباب.

يؤكد مضامين الرسالة المفتوحة الموجهة لرئيس الحكومة من طرف جمعيتنا، بتاريخ 7 دجنبر الجاري، والتي دعت من خلالها إلى إقرار خطة استراتيجية لمحاربة الرشوة تستند على إجراءات ملموسة واضحة ومنسجمة .

يعتبر أن الحملة التواصلية التي اطلقتها الحكومة كجواب على خطورة هذه الآفة غير ناجعة وغير ملائمة ؛ فالبرنامج التواصلي الذي يستهدف الحد من الممارسات غير القانونية قد يؤدي إلى نتائج عكسية طالما أن الإفلات من العقاب هو القاعدة.

يعلن إسناد جائزة النزاهة لهذه السنة لمعاد بلغوات المعروف ب « الحاقد» ، وجائزة خاصة لحركة 20 فبراير.

اقتصاد الريع بالمغرب

1. اقتصاد الريع: بعض العناصر التاريخية

يُستعمل مصطلح «الريع» في أغلب الأحيان في التاريخ الاقتصادي للإشارة، في نمط الإنتاج الإقطاعي، للفائض الاقتصادي الذي يستولي عليه الإقطاعي، مالك الأرض التي كان بإمكان الأقنان وعائلاتهم العيش فيها شريطة العمل، ومقابل العمل الذي يقومون به هم وعائلاتهم يمكنهم الاستفادة من حماية الإقطاعي الذي كان يعتبر الذراع المسلحة للملك. هذا الوضع كانت تبرره ألقاب الانتماء للنبلاء (ألقاب النبالة) التي كانت بحوزة الإقطاعيين، وهذه الألقاب كان يمنحها الملك الذي يعتبر السيد المطلق، والذي كان الإقطاعيون بالنسبة له مجرد تابعين. وفي مقابل الامتيازات التي كان الإقطاعيون يحصلون عليها من الملك، كان يجب عليهم وضع أسلحتهم في خدمته. كان الملك يمثل الله فوق الأرض، وكان الإقطاعي يمثل بدوره الملك محليا. وكان هذا النظام مدعوما من طرف الكنيسة التي كانت تعتبر الذراع الروحية لسيطرة السلطة الإقطاعية.

وسوف يقود تطور البنيات السيوسيو–اقتصادية والسياسية في أوروبا، إضافة إلى التراكم الأولي للرأسمال وتشكل البرجوازية كطبقة جديدة مسيطِرة إلى إعادة النظر في اقتصاد الريع. سيصبح الريع عائقا أمام تراكم الرأسمال، ومن ثمة سيبرز التناقض الأساسي في هذه الحقبة ما بين النبلاء أو الأرستقراطية من جهة، والبرجوازية من جهة أخرى.

فالتغيرات الاجتماعية والسياسية سيتم التعبير عنها عبر القضاء على الامتيازات، وهذا ما سيحدث في فرنسا أولا، بفضل ثورة 1789، ثم في انجلترا التي ستتحول إلى أول قوة بحرية وتجارية في القرن التاسع عشر، ثم سيحدث ذلك في جميع أنحاء أوروبا. وسيتحول الأقنان المحررون إلى قوة عمل وضعت رهن إشارة الرأسمال، أي رهن إشارة الطبقة المسيطرة الجديدة أو البرجوازية التي تملك وسائل الإنتاج.

إن تطور قوى الإنتاج سوف يترجم على وجه الخصوص عبر الاكتشافات العلمية الجديدة في سياق استفادَ من أفول الكنيسة والفكر الظلامي. وسوف يحل العقل، والمساواةُ بين الأفراد، والمساواة المجردة: «يولد جميع الناس أحرارا ومتساوون» محل اللاعقلانية الدينية والتصورات الجبرية.

وفيما يخص المغرب يمكن أن نلاحظ، من الناحية التاريخية، وجود وضعيات شبيهة بنمط الإنتاج الإقطاعي وذلك عبر العلاقات التي كانت قائمة ما بين السلطان والقادة المحليين. إن نظام «المخزن» هو الذي كان يسمح باستخلاص فائض اقتصادي لصالح السلطات المحلية والسلطة المركزية (حالة القائد الكلاوي والمتوكي والريسوني...). فالرابط الذي كان يجمع السلطان بالممثلين المحليين للمخزن كان يرتكز على «البيعة» التي تعتبر عقدا يعبر عن الإخلاص والخضوع للسلطان.

لفهم هذه العلاقات الاجتماعية فهما جيدا، يجب أن توضع في سياقها بشكل ملموس، وذلك بأن نأخذ بعين الاعتبار الشروط الواقعية لحياة المجموعات الاجتماعية : شروط الاستقرار أو الترحال، الرعي أو الأنشطة الفلاحية المعتمدة على الري...

سوف تتطور هذه العلاقة فيما بعد داخل أنشطة أخرى لكي يتم اقتطاع جزء من الفائض الاقتصادي. ولن يقتصر توزيع الامتيازات فقط على امتلاك الأراضي الممنوحة من طرف السلطان لممثله المحلي، بل ستتوسع عملية توزيع الامتيازات فيما بعد لتشمل حق استعمال الطرق والممرات مع الحصول في مقابل ذلك على الاعتراف. سيستهدف هذا النظام خلق فئة اجتماعية تابعة بشكل وثيق للمخزن، أي فئة تعتبر سندا سوسيو–سياسيا، سيتعلق الأمر أولا بمؤذونيات (رخص) النقل.

وبعد المحاولتين الانقلابيتين، سيتسع مجال منح الرخص أو المؤذونيات ليشمل مجال الصيد في أعالي البحار واستغلال الأراضي الفلاحية التي تملكها الدولة، «الأراضي المسترجعة» أو «الأراضي الجماعية» والتي يظل تدبيرها من اختصاص وزارة الداخلية. وعبر نظام توزيع الامتيازات هذا، كان الأمر يتعلق خصوصا باسترجاع ولاء وشراء صمت الضباط العسكريين والقادة السياسيين أو النقابيين الذين يمكن أن يشكلوا تهديدا للنظام وضمان خضوعهم، وكان الهدف هو ضمان حيادهم وجعلهم ينخرطون في ضمان استقرار النظام والمحافظة عليه وإعادة إنتاجه.

وهكذا يمكن تعريف اقتصاد الريع بأنه نظام يسمح للسلطة السياسية بتوزيع الامتيازات لتشكيل قاعدة سوسيو–سياسية وضمان تبعية قوى سوسيو–سياسية وإخضاعها وضمان حيادها...

يمكن تحديد اقتصاد الريع كآلية لممارسة الرشوة بالمعنى الواسع للكلمة، كمَأسَسَة للرشوة، وجعلها أمرا عاديا. إن الريع مرتبط بشكل وثيق بالطبيعة الوراثية الجديدة للدولة المغربية، دولة المخزن.

وعلى المستوى الدولي، يتم أيضا استعمال الريع كمفهوم اقتصادي للإشارة إلى بعض الدول التي تتمتع بموارد طبيعية هامة، خاصة النفط، والتي تستفيد كنتيجة لذلك من «الريع». وينحصر دور الدولة في توزيع هذا الريع والذي هو بشكل أساسي نتيجة لتصدير الموارد الطبيعية والتي هي هنا الغاز والنفط.

ففي بلدان الخليج، مثل العربية السعودية، نجد أن آبار النفط، وعوض أن تكون ملكا للدولة، أي عوض أن تكون ملكا عاما ومصدرا للدخل بالنسبة للمجتمع ككل، هي في ملكية العائلات الحاكمة، والتي هي المستفيدة الوحيدة من الريع الاقتصادي. فالمداخيل الناتجة عن عمليات التصدير لا يستفيد منها المجتمع، بل تستفيد منها فقط هذه العائلات والعشائر أو الطوائف والرأسمال المالي الغربي. يمكن لهذه المداخيل أن تستثمر أيضا في مشاريع تنفذها شركات متعددة الجنسيات تقدم بنيات تحتية جاهزة للاستعمال، والتي لا تستفيد منها إلا أقلية تعيش في بذخ بالمقاييس العالمية، في الوقت الذي تعيش فيه أغلبية الشعب في البؤس الشديد وفي ظروف سوسيو–سياسية قُرُوُسْطية. وتستعمل هذه المداخيل أيضا لاَقتناء الأسلحة كما تستخدم بصفة عامة لتمويل الأمن للحفاظ على الوضع القائم جهويا ودوليا.

كيف وأين يتمظهر اقتصاد الريع؟

أمثلة	الأصل	الريع
الصيد، المناجم	الاستغلال المفرط	الطبيعي
شبكات براءات علامات تجارية	اقتصاد سلمي تجديدات تسويق	التكنولوجي
النقل مهن حرة شبكات التوزيع الكبرى	مأذونيات رخص ترخيصات	المرئي
المسؤولون عن تهيئة الفضاء العمومي المسؤولون عن تدبير الاحتكارات أساتذ المواد العلمية عمر العلوي	اختلالات ملاءمة الأساسي مع «فاعله»	غير المرئي

عمر علوي

2. اقتصاد الريع في ثلاث أسئلة

لحسن أشي[1]

ما هو اقتصاد الريع؟

يرتكز اقتصاد الريع على خلق وحماية واستغلال الامتيازات والمحاباة والفرص في مجال الأعمال بعيدا عن المنافسة والفعالية الاقتصادية.

ويتمثل خطرُ الريع بالنسبة للرشوة أو اختلاس المال العام في كونه يكتسي طابعا «شرعيا». فالإجراءات التي تنظمه تمت ترجمتها إلى قوانين ومراسيم ومذكرات.

ويتخذ الريع عدة أشكال. البعض من تلك الأشكال واضحة جدا. وهذه هي حالة مؤذونيات النقل العمومي وتراخيص استغلال مقالع الرمال والتي كانت في الآونة الأخيرة موضوع نقاشات كثيرة. ومع ذلك، فالأشكال الأكثر وضوحا للريع ليست بالضرورة هي التي تطرح مشاكل أكبر أو التي يؤدي المجتمع عنها ثمنا باهظا.

تم استعمال العديد من السياسات العمومية لتوجيه الريع لتستفيد منه مجموعات محددة. ونجد هذه الحالة في الماضي في سياسة مغربة منح رخص استيراد أو سياسة الحماية التجارية لبعض المنتوجات على حساب أخرى، أو أيضا حالة القروض والنسب المئوية التي تستفيد منها بعض القطاعات. أما اليوم، فنذكر حالة الإعفاءات الضريبية الجزئية أو الكلية لبعض الأنشطة أو لبعض الجهات. كما هناك حالة بعض المساعدات التي تقدمها الدولة نقدا أو عينا (الدعم العقاري لمشاريع خاصة في مجال الصناعة والفلاحة أو السياحة) في إطار سياسات سميت بسياسة النهوض بالاستثمار.

لقد تخلت الدولة، على سبيل المثال، بالنسبة للسنة المالية 2011 وحدها عن 32 مليار درهم (أي عن 4% من الناتج الداخلي الخام) في شكل إعفاءات ضريبية لصالح بعض القطاعات من بينها العقار والفلاحة الكبرى. وتستمر الدولة أيضا في منح مساعدات مباشرة من الميزانية لمشاريع خاصة والتي تقدر بعشرات الملايير.

ولم يُنجز أي تقييم جدي لمدى فعالية آليات الدعم هذه، كما لم تُنشر أية قائمة بأسماء المستفيدين من هذه الامتيازات.

لا ينتج الريع دائما عن تدخلات الدولة، بل يمكن أن ينتج عن عدم تدخلها. وهذه هي حالة تسامح الدولة

1 الحسن عاشي : أستاذ العلوم الاقتصادية وباحث بمركز كارنيغي للشرق الأوسط

مع تشكل كارتيل أو استغلال شركة في موقع السيطرة لنفوذها. إن الثمن الذي يؤديه المجتمع عن سلبية الدولة وغياب سلطة حقيقية للمنافسة يقدر بعدة ملايير.

ما الذي يفسر انتشار اقتصاد الريع؟

– يشكل الريع في بلد، يسير في طريق النمو مثل المغرب، جزءا من نظام سياسي–اقتصادي، ويعتبر مصدرا أساسيا لحصول هذا النظام على الشرعية. فهذا النظام يرتكز تاريخيا على عقد ضمني أو صريح يُمنح من خلاله الريع من طرف السلطة السياسية لمجموعة ذات مصلحة مقابل تبعيتها ودعمها السياسي له.

لقد تطورت مصطلحات وواجهة آليات الريع تحسين الصياغة وأصبحت في غاية التعقيد مع مرور الزمن. ومع ذلك، لم تتغير غايته ولا نتائجه.

وكلما تقدم بلد ما في تبني الديمقراطية، وأجبرت السلطة السياسية فيه على تبرير سياساتها وتحمل مسؤولية نتائج تلك السياسة على المجتمع كلما تفككت الامتيازات والريع غير المبرر، ولا تعود مقبولة إلا العمليات التي يعتبرها المجتمع شرعية وفق نظام الأولويات الاجتماعية. وتتم تلك العمليات مع ذلك في شفافية وتخضع لتقييم صارم. وحتى الريع الذي قد يعتبر مبررا، قبليا، يمكنه أن يؤدي إلى سلوكات عكسية، وعلى سبيل المثال التعويضات عن البطالة التي تدفع العاطلين عن العمل إلى عدم البحث بحيوية عن شغل.

ـ كيف يضر الريع باقتصاد التماسك الاجتماعي؟

– في اقتصاد يسيطر عليه الريع، يتم إفساد الفاعلين الاقتصاديين. فهم يقضون وقتهم ويستعملون أموالهم بحثا عن الريع. وهكذا يهجر المستثمرون الأنشطة الخاضعة للمنافسة والتي تتطلب بذل مجهودات للتجديد ولإنتاجية أفضل لصالح أنشطة تسمح بالحصول على فرصة ينتج عنها ريع، ويكون هؤلاء الفاعلون مستعدين دوما لخرق القواعد المعمول بها أو اللجوء للرشوة لخلق الريع أو الحفاظ عليه أو الاستفادة منه.

إن انتشار اقتصاد الريع يمس بشكل خطير بالتماسك الاجتماعي. وإذا كان بإمكان الأفراد أن يقبلوا اغتناء البعض اعتمادا على بذل الجهد وعلى الاستحقاق، فإنهم بالمقابل، سيكونون أقل تسامحا مع أولائك الذين ينجحون اعتمادا على استغلال القواعد المعمول بها والامتيازات التي منحت لهم بطريقة استثنائية.

تتطلب محاربة آليات الريع ووضع حد لاختلاس الموارد العمومية (التي أضفيت عليها «الشرعية») التوفر على تصور شامل والقيام بعمل طويل المدى. إن الأمر يتعلق بمهمة صعبة ومضنية. وسوف يتطلب الأمر مواجهة جهة مقاومة تتكون من أولائك الذين يريدون حماية «مكتسباتهم» والحفاظ على الوضع القائم كما هو.

3. نظريا: حتى لا تغطي الشجرة الغابة

عمر العلوي[2]

هناك العديد من الأحداث الراهنة التي تسجل حدوث قطيعة في طبيعة المعالجة الإعلامية لبعض الأنشطة المتعلقة باقتصاد الريع والتي أدت بدورها إلى طرح تساؤلات عن التتمة التي يتصورها البعض بارتياب (حول إمكانية تطبيق الإصلاحات)، ويتصورها البعض الآخر بسذاجة (المطلوب هو أن... لا بد أن... إلخ).

2 عمر علوي: دكتور دولة في الاقتصاد

من اقتصاد الريع إلى الريع الاقتصادي

– يوجد ريع عندما يتمكن فاعل اقتصادي من منح زبنائه «مكافأة» الندرة، والتي تصبح مصدرا للربح المضاعف.

– يوجد ريع عندما يستعمل فاعل اقتصادي وضعية «الندرة» لاستخلاص دخلٍ من زبنائه.

– بتعبير آخر، إنها وضعيات يكون فيها دخول فاعلين جدد غير متاح، وهو ما يسمح للمحترفين باحتكار السوق.

– الأمثلة التي يمكن أن نفكر فيها عديدة، ويمكن أن تصنف إلى أربعة أصناف: ريع طبيعي، ريع تكنولوجي، ريع مُصنع مرئي، ريع مُصنع غير مرئي.

– بالإضافة إلى ذلك، فمفهوم الريع تمت إعادة استعماله خارج الحقل الاقتصادي، ويمكن اليوم الحديث عن الريع السياسي والريع الأيديولوجي للإشارة إلى وضعيات تجد فيها المنافسة صعوبة في الانتشار.

عمر العلوي

لقد حظي نشر لوائح المستفيدين من مؤذونيات النقل الطرقي للمسافرين باهتمام وسائل الإعلام والجمهور. وأدت عملية النشر تلك إلى محورة النقاش حول بعض قطاعات الريع، بل وسلطت الانتباه على بعض «المستفيدين الصغار» المندهشين الذين كانوا إلى حد الآن مجهولي الهوية.

فبالنسبة لغالبية الأطراف (المسؤولون، الصحافة...) التي تدخلت في النقاش الراهن حول اقتصاد الريع، يقتصر وجود الريع على مجال أذونات النقل الطرقي ومقالع الرمال وقطاع الصيد.

إن الشغف الإعلامي وشغف المجتمع المدني بموضوع اقتصاد الريع يمكن أن يحلّل كعلامة على حيوية ديمقراطية أو على العكس من ذلك، يمكن أن يحلل كعلامة على تخلف الثقافة الاقتصادية والسياسية. فالمسألة كلها رهينة بمدى جدية التحليل الضمني لأن الموضوع ليس بسيطا بالرغم من المظاهر وبالرغم من استعداد هذا الموضوع ليتلقى معالجة شعبوية.

ولهذا السبب، لازال الاقتصاديون الذين يشتغلون على هذا الموضوع منذ قرنين من الزمن يتوصلون «لاكتشافات» هامة منذ ريكاردو[3]، و فون ثونين (الريع العقاري)، وصولا إلى روبنسون أسيموغلو (المؤسسات الاقتصادية الاستخراجية)، مرورا بـ توللوك[4] وكروجر[5] (البحث عن الريع). لقد علمنا الاقتصاد الكلاسيكي أن الريع ظاهرة ناتجة عن الندرة الطبيعية حين يتعلق الأمر بالريع العقاري، أو الريع المحلي، أو ريع المناجم. أما الاقتصاد الكلاسيكي الجديد فلقد ركز على وجود سوق للريع تستغله اللوبيات ويعتبر مصدرا للرشوة.

ويعلمنا الاقتصاد السياسي الراهن أن الريع هو آلية للاستخراج من بين آليات أخرى، وتسمح هذه الآلية بتوحيد الأقلية المالكة للسلطة السياسية.

وانطلاقا من هذه الترسانة النظرية، يمكن أن نستخلص تعريفا عاما لمفهوم الريع: إذا تم تنظيم سوق معين بالكيفية التي تسمح للفاعلين بالتهرب من المنافسة وتمكنوا من فرض سعر الندرة الذي يتجاوز الكلفة الهامشية فهناك ريع.

يمكن تصنيف الريع في المغرب على الشكل التالي:

- **هناك أولا** ريع طبيعي: المناجم، الصيد...
- **هناك ثانيا** ريع تكنولوجي: شبكات، براءات، علامات تجارية...
- **هناك ثالثا** ريع «مرئي»: وهو المرتبط بتقنين المنافسة ونجده في مجال النقل والمهن الحرة وشبكات التوزيع الكبرى...
- **وهناك أخيرا** ريع «غير مرئي»: وهو ناتج عن اختلال في الحكامة ونجده في المجال الذي يشتغل فيه المسؤولون عن تهيئة الفضاء العمومي والمسؤولون عن تدبير الاحتكارات...

من الممكن تكوين فكرة حول أثر الريع على الاقتصاد في ما يخص الفعالية والإنصاف:

- للولوج للريع هناك منافسة (البحث عن الريع) ما بين مرشحين محتملين. كما أن الموارد التي تم إنفاقها للولوج للريع (بما في ذلك الرشوة) بُذرت لأنها لا تخلق أية قيمة.
- تم تحويل التحفيزات عن مسارها الصحيح، مما أدى إلى انحراف المواهب عن هدفها المفضل.
- الأسعار والجودة التي تقدمها قطاعات الريع تعاقبُ بقية مكونات الاقتصاد.

كل هذه النتائج تزداد خطورة بفعل الاستحواذ على مداخيل الريع من طرف الأوساط المقربة من السلطة السياسية.

ما الذي يمكن قوله في هذه الظروف عن الأجندة الرسمية فيما يخص محاربة اقتصاد الريع؟

- أولا، الأجندة تبعية أكثر منها سبّاقة للفعل والتأثير. كل شيء يتم كما لو أن الأولويات تحددها وسائل الإعلام. فلقد تم نشر لوائح، حولتها الصحافة إلى مصدر جشع للربح، كما وَجَدَ «مستفيدون صغار» مندهشون أنفسَهم مادة للافتراس إضافة إلى شعورهم بأنهم ضحايا الظلم.
- ثانيا، الأجندة لا ترتكز على معرفة فعلية بآليات منح المؤذونيات والتراخيص والرخص... فالحكومات لا تملك إلا معطيات جزئية عن المالكين الحقيقيين للريع في بعض القطاعات، كما أن الخطوط الحمراء تكون في أغلب الأحيان ردعية.
- ثالثا، الأجندة ناقصة فيما يخص تجميع الأدوات القانونية والاقتصادية والسياسية: العقوبة، المنافسة، الديمقراطية. إضافة على أن أية دراسة أو إستراتيجية قطاعية أولية لم تُنجز.

4. اقتصاد الريع في الصحافة: حركة 20 فبراير تكسر الطابوهات

لقد ساهم الربيع العربي – حتى وإن لم يقم إلا بملامسة المغرب ملامسة خفيفة في فتح منافذ وفي تجاوز ما كان يعتبر لمدة طويلة خطوط حمراء، فلأول مرة نطق المواطنون الذين يريدون وضع حد للامتيازات بأسماء «حصّادي» المال العام.

ولقد أعطت الصحافة الوطنية اهتماما خاصا للنقاش الذي أثاره اقتصاد الريع، و اقتصرت مع ذلك على الريع المسمى «مرئيا» المتمثل في النقل الطرقي والمقالع والمناجم، وتم التطرق للصيد البحري باهتمام أقل. إن النقاش الذي ظل إلى الآن غير مسبوق، والذي

---

3 دافيد ريكردو (1772–1823) أحد مؤسسي المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد.

4 غوردون توللوك (ولد سنة 1922) أستاذ القانون والاقتصاد في جامعة جورج ماسون (ارلانغتون–فيرجينيا) وهو أحد أهم الاقتصاديين في القرن العشرين، وساهم في تأسيس «مدرسة الاختيار العمومي» مع جيمس م بوشنان. ونشر أكثر من 150 مقالا و16 كتابا.

5 آن أوسبورن مروجر (ولدت في 12 فبراير 1934 بـ»إنديكوت» في ولاية نيويورك، أستاذة الاقتصاد، وكانت أول مديرة عامة مساعدة لصندوق النقد الدولي من فاتح شتنبر 2001 إلى 31 غشت 2006.

Le Matin.ma

غذاه نشر لوائح المستفيدين من طرف وزارة التجهيز والنقل لم يُشفِ الغليل، وتجنب قطاعات عديدة ينخرها الريع وتعتبر «محمية» مخزنية. إن قطاعات الصيد والمناجم وأشكال أخرى من الريع يصعب على المواطنين التعرف عليها ظلت مختفية وراء حواجز الدولة المصفحة.

وإذا كانت الصحافة غير المتخصصة قد ساهمت في استمرارية شد انتباه الرأي العام عبر مسلسل اللوائح ، فإن الصحافة المتخصصة قد خصصت معالجة أكثر عمقا لمسألة الريع.

فالمجلة الفصلية «وجهة نظر» خصصت عددها الرابع والخمسين للريع تحت عنوان «مملكة الريع»، وقدمت خمس وضعيات تطرقت عبرها للريع وهي: الريع والتسلط، الريع في معترك الرياضيين، حزب العدالة والتنمية والريع، دوائر القداسة والعلم والجاه،

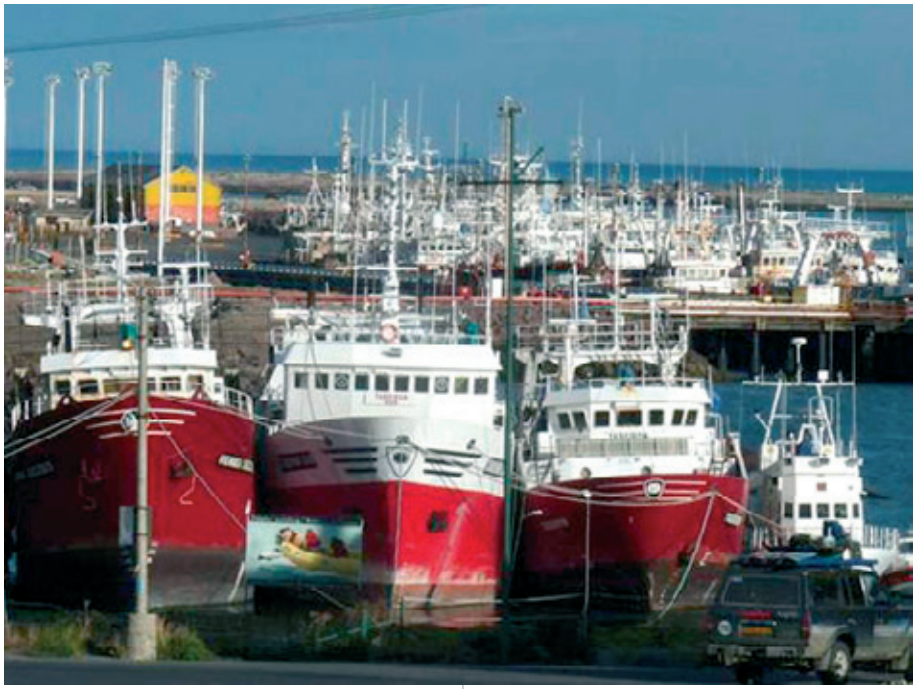

lesoir-echos.com

النتائج الاقتصادية للريع

الريع والتبذير

- للولوج لوضعيات الريع توجد منافسة ما بين الفاعلين وهو ما ينتج عنه ما أسماه كل من كروجر (1974) وتوللوك (1967) «البحث عن الريع».
- ومن الناحية الاقتصادية، الموارد المعبئة لتستعمل في هذه المنافسة يتم تبذيرها لأنها لا تؤدي إلى خلق أية قيمة، وكل ما تقوم به هو عملية تحويل نحو «أفضل بحث عن الريع». بالنسبة للاقتصاد، فالأموال التي يتم إنفاقها في عمليات ضغط (اللوبيات) من هذا النوع هي خسارة صرفة.
- ويمكن لخسارة هذه الأموال أن تبلغ أقصاها عندما ينفق الفاعلون قبليا كل منتوج الريع للولوج للريع. نتكلم هنا عن «تبذير الريع».

الريع وفرض الضريبة ضمنيا

- المفروض أن الأسعار المعتمدة من طرف مالكي الريع تشكل عوامل لارتفاع الكلفة بالنسبة للمتدخلين الاقتصاديين الذين لا علاقة لهم بالريع، والذين لا يستطيعون تضمين تلك الكلفة المرتفعة في سعر البيع، خصوصا في القطاعات الخاضعة للمنافسة الدولية.
- تم توثيق نتائج تجريم المنتوجات المصدّرة بسبب وضعيات الريع اللوجستيكي توثيقا موسعا في حالة التعريفات المعتمدة للتنقل عبر المضيق.
- تعتبر المناورة المستعملة للحصول على الريع الناتج عن حصص المواد الفلاحية المصدرة إلى سوق الاتحاد الأوروبي من طرف متدخلين اقتصاديين تاريخيين حاجزا أمام دخول فاعلين جدد لهذا السوق.

عمر العلوي

النخبة الشريفة بالمغرب. وقامت بتفكيك آليات منح الامتيازات وتقاليد المخزن المستعملة لمكافأة خدامه الأوفياء من المال العام.

وتطرقت مجلة «شالانج» بدورها لهذا الموضوع من خلال نشر أرقام حول بعض القطاعات ضمن ملف تحت عنوان «اقتصاد الريع: نحو نهاية الامتيازات؟». ولقد اهتمت المجلة في عددها الصادر ما بين 16 و22 مارس 2012 على وجه الخصوص بأربعة قطاعا هي: مقالع الرمال، الصيد في أعالي البحار، نقل المسافرين، وسيارات الأجرة.

ونستخلص من هذا العدد أن الغموض في نمط منح الامتيازات هو القاعدة التي تحكم سير القطاع.

حول مقالع الرمال

«يوجد 1594 مقلعا بالمغرب، منها 900 مقلع تنتمي للقطاع الخاص، و220 مقلعا يدخل ضمن الملكية الغابوية، و223 مقلعا يقع في الأملاك الجماعية (السلالية)».

حول الصيد في أعالي البحار

«إن قطاع الصيد في أعالي البحار هو القطاع الذي يضم أكبر عدد من أسماء خدام الدولة أو أسماء جنرالات الجيش، ولكن «لا يرتقب نشر أية لائحة بأسماء المستفيدين من الرخص داخل وزارة الصيد».

وذكرت مجلة «شالانج» أيضا أنه «منذ سنة 1998، لم تمنح أية رخصة للصيد في أعالي البحار، ووحدها عملية تجديد الرخص كانت ممكنة. وإضافة إلى أصحاب السفن المغربية، تشهد المياه المغربية مرور 120 وحدة محيطية أوروبية، أربعة أخماسها إسبانية». ومع ذلك، تؤكد «شالانج» أنه «في انتظار إصلاح يزيل الستار عن هذا القطاع، يظل الصيد أحد الأنشطة الأكثر «هيكلة» والأكثر «تقنينا» مقارنة بالقطاعات الثلاث الأخرى التي تم التطرق لها في ملفها هذا حول اقتصاد الريع».

quellevoiture.ma

حول النقل الطرقي للمسافرين

«في قطاع نقل المسافرين، هناك حوالي 4000 شخص يستفيدون من المؤذونيات. وثلث هذه المؤذونيات المستغلة يتم تسييرها مباشرة من طرف مالكيها. أما البقية، فيتم كراؤها لمحترفين لمدة خمسة سنوات. ويقدر مبلغ الكراء الشهري لهذا النوع من المؤذونيات بـ5000 درهم إلى 7000درهم حسب المسافة المسموح بها. ويضاف إلى هذا «عمولة» وهي نوع من «الزيادة» يمكن أن يصل قدرها إلى 600.000 درهم. يحصل عليها مالك الرخصة عند كل توقيع لعقد الكراء».

حول مؤذونيات سيارات الأجرة

«تمنح مؤذونيات سيارات الأجرة في غالبيتها عن طريق هبات ملكية عبر وزارة الداخلية. مع ذلك يمكن وضع طلبات لدى السلطات المحلية لكن هذا الطريق المتبع لمنح هذه المؤذونيات تم تجميده منذ سنة 2001. وتوجد على أرض الواقع 65000 رخصة من هذا النوع. منها 5% مستغلة من طرف مالكيها والبقية يتم كراؤها لمدة ست سنوات مقابل مبلغ شهري يتراوح ما بين 2500 و3000 درهم، إضافة إلى «عمولة» تقدر بـ120.000 درهم. ولقد نص الظهير المسجل على ظهر الرخصة الممنوحة أن الكراء أو التنازل ممنوعان. أما العقود النموذجية المستعملة للتحايل على هذا المنع فهي تتناقض مع القانون. وتملك بعض العائلات أكثر من خمسة مؤذونيات... ولقد قدم وفد نقابي لوزارة النقل رخصة يستفيد منها طفل

lesoir-echos.com

Yabiladi.com

عمره سنتان6...». وفضلا عن ذلك، فإن ممثلي السائقين المحترفين يناضلون من أجل نشر اللائحة التي تضم أسماء المالكين لمؤذونيات سيارات الأجرة، ولكن وزير الداخلية محند العنصر يرى أن نشر هذه اللائحة ليس في جدول الأعمال7(5). ولقد قال أنه «بالنسبة للمبدأ، ليس لدينا ما نخفيه، ولكننا نرفض أن نقدم الناس لقمة سائغة».

5. حالة النقل العمومي: فشل؛ مشروع قانون

قدم مشروع القانون الخاص بالنقل العمومي معاينة مقلقة تشير إلى انحرافات هذا القطاع، وتندد بالعديد من الأمور من بينها أن النظام المتبع عديم التأثير والفعالية ، كما يقترح عدة إصلاحات، وهذه بعض المقتطفات من مشروع القانون هذا:

«... **النقل العمومي للمسافرين الذي يطغى عليه اقتصاد الريع، مع ما لذلك من انعكاسات وخيمة على المجتمع** سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسلامة الطرقية. النظام الحالي هذا يخضع للنصوص التالية:

- الظهير الشريف رقم 1.63.260 الصادر في 24 من جمادى الآخرة 1383 (12 نوفمبر 1963) في شأن النقل بواسطة السيارات عبر الطرق؛ كما تم تعديله وتتميمه.
- المرسوم رقم 2.63.364 بتاريخ 17 رجب 1383 (4 دجنبر 1963) بقبول مقاولي المصالح العمومية للنقل بواسطة السيارات المخصصة بهذا النقل؛ كما تم تتميمه وتعديله
- المرسوم رقم 2.63.363 بتاريخ 17 رجب 1383 (4 دجنبر 1963) بشأن التنسيق بين النقل السككي والنقل عبر الطرق،

قد أظهر عن محدوديته واختلالاته حيث أن:

- نظام سندات القبول للنقل العمومي للمسافرين الذي تم تصوره كوسيلة لضبط نشاط نقل الأشخاص قد انحرف تدريجيا نحو نظام أصبحت فيه سندات القبول شيئا فشيئا لاتسلم إلى المهنيين، مما أدى إلى خلق نظام ريعي لفائدة أصحاب سندات القبول وهيمنة المقاولات الصغرى على القطاع.
- **العديد من الممارسات وغير المنصوص عليها بشكل واضح في القانون تم تعميمها:** كراء سندات القبول من طرف مهنيي النقل الذين يتوفرون على وسائل استغلال مصالح النقل، وتفويت سندات القبول والتجديد التلقائي لسندات القبول مع العلم أن هذه الأخيرة لها مبدئيا صلاحية محددة.

سوق الريع

- إذا كان التحليل الاقتصادي الصارم لنتائج الريع حديث العهد نسبيا، فإن السلوكات المتعلقة بالبحث عن الريع وتدبيره «كانت موجودة دائما» (بوشنان)1
- بالنسبة للعديد من الكتاب الليبراليين، نالت سلوكات البحث عن الريع الحظوة والدعم عن طريق توسيع مجالات تدخل الجودة في الاقتصاد باسم التخطيط والخوصصة والتقنين.
- بالنسبة لهؤلاء الكتاب، كلما توسعت وظائف الدولة على الصعيد الاقتصادي، كلما كان هناك خطر الاختلاس الريعي.
- يرتبط سوق الريع بتطوير تقنيات مولدة للامتيازات.
- يرتبط سوق الريع أيضا بتمويل قطاعات مولدة للريع.
- المعترك السياسي–الإداري هو المجال الذي تلتقي فيه عمليات العرض والطلب.

عمر العلوي

6 المادة 2 من المرسوم رقم 2–63–364 الصادر بتاريخ 4 ديسمبر 1963: لا يجوز منح سند القبول في أي حال من الأحوال إلى الأشخاص الآتي ذكرهم : القاصرون دون الإحدى والعشرين سنة...

7 بل يذهب أبعد من ذلك ليقارن الائحة بالسر البنكي. (ملاحظة هيئة التحرير)

- **سندات القبول للنقل العمومي للمسافرين أصبحت آلية غير مجدية** لضبط نشاط النقل وتوجيهه نحو المهنية والجودة والسلامة الطرقية.
- **غياب أداة ناجعة** لضبط هذا النوع من النقل أدى بالعرض إلى عدم مسايرة تحول الطلب على وسائل النقل بين المدن وتدني جودة الخدمات والسلامة الطرقية، مما يفسر نزول حصة النقل بواسطة الحافلات بالنسبة للتنقلات ما بين المدن من 57% سنة 1976 إلى 52% سنة 1988 و35% سنة 2006 وذلك لفائدة أنواع النقل الأخرى ولفائدة النقل السري.

ولمعالجة هذه النواقص الخطيرة، فإن إصلاح قطاع النقل الطرقي العمومي للمسافرين يرمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- **حذف نظام سندات القبول:** حذف هذا النظام الذي يكرس التوزيع بشكل تمييزي للريع دون أي ارتباط لا بالاستثمار ولا بالعمل الضروريين لاستغلال مصالح النقل،
- **مهنية القطاع:** إعادة قطاع النقل الطرقي للأشخاص إلى المهنيين مع تحديد قواعد عادلة وشفافة لولوج أي كان لهذه المهنة، وكذا شروط ممارسة منافسة شريفة. وسيمكن هذا القانون من الاحتفاظ بكل مداخيل النقل الطرقي داخل هذا القطاع مما يشجع على الاستثمار فيه وتأهيله:
- **تحسين عرض النقل الطرقي الجماعي للأشخاص:** ارتفاع العرض ليستجيب بصفة أحسن لحاجيات التنقلات ما بين المدن وذلك رغبة في تحقيق جودة أفضل بأقل تكلفة ومزيد من السلامة الطرقية، والأخذ بعين الاعتبار لمستلزمات الحفاظ على البيئة وكذا مراعاة خصوصيات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة».

6. نشر لوائح المستفيدين: ردود الفعل

ردود الفعل الرسمية: الموافقة والمعارضة

عزيز الرباح وزير التجهيز والنقل:

«خصصت الجريدة الأسبوعية «شالانج» الصادرة بتاريخ 16 إلى 22 مارس 2012 ملفا حول مأذونيات النقل «اقتصاد الريع: نحو نهاية الامتياز». وقد أشارت الأسبوعية: أنه منذ بزوغه، أصبح اقتصاد الريع قاعدة بالمغرب لدرجة أن هذه القاعدة صارت عادية ولا تصدم أحدا. والأسوأ من ذلك أن الناس تعايشوا معه، واستفاد منه البعض لأبعد حد، مساهمين في خلق مجتمع يسوده الامتياز والمتمثل في: تقديم استثناءات، وتوزيع أراضي، ورخص النقل حضرية وغير حضرية، ورخص الصيد ...وقد قام عزيز الرباح من خلال نشر لائحة المستفيدين من رخص نقل الحافلات، إثارة جدل حول مسألة اقتصاد الريع في مجمله. لكن السؤال الحقيقي الذي يطرح هو: هل ستنجح حكومة بنكيران في الوصول بالمغرب إلى نهاية الامتيازات الراسخة والمتجذرة في اقتصادنا وسياستنا؟».(تشالنج، 16 مارس 2012).

محمد مغاوي، مدير النقل الطرقي والسلامة الطرقية بوزارة التجهيز والنقل:

«[...] يجب أن ندرك بأن لائحة المستفيدين من مأذونيات النقل العمومي الحضاري كانت جاهزة منذ أكثر من سنة بطلب من كريم غلاب، وزير النقل السابق. قد تم تحضير هذه اللوائح على إثر مجموعة من الأسئلة التي طرحها البرلمانيين خلال جلسة الأسئلة الشفوية بالبرلمان. كما أضيف أنه تمت الاستشارة مع الكاتب العام للحكومة للتحرك بسرعة في هذا المجال». (لوسوار 2012/03/14).

حبيب المالكي عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي:

«تعتبر عملية نشر لوائح المستفيدين من رخص النقل خطوة أولى ولكن تبقى غير كافية من أجل إرساء قاعدة للحكامة الجيدة. هذه العملية لا يمكن أن تعتبر غاية في حد ذاتها، لأنه غير كافي القيام بنشر أسماء المستفيدين للقضاء على ظاهرة الريع الاقتصادي. كما أن نشر هذه اللوائح يجب أن يكون مصحوبا برؤية شاملة تعرّف بالآليات الضرورية من أجل شفافية أكبر». (ليبراسيون 2012/03/04-03).

نبيل بنعبد الله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، ووزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

« انتقد الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية نشر لائحة بأسماء المستفيدين من رخص النقل، التي وضعت من طرف وزير التجهيز والنقل على الموقع الإلكتروني في نهاية الأسبوع الماضي. وقد عبر نبيل بنعبد الله خلال اجتماع الدورة العادية للجنة المركزية المنعقدة يوم السبت 3 مارس عن عدم اتفاقه مع هذا القرار الذي يعتبره عملا فرديا « من صنع حزب العدالة والتنمية». كما صرح بنعبد الله أن قرار نشر لائحة بأسماء المستفيدين من رخص النقل لم يتخذ على مستوى مجلس الحكومة وبالتالي لم يتم بشكل جماعي [...]» .(ليبراسيون 2012/04-03).

محمد اليازغي، وزير سابق:

«يجب منح سلطة التقرير الذاتي لمجلس المنافسة من أجل القيام بدراسات معمقة حول حالات الاحتكار، والثغرات الاقتصادية. كما يجب وضع سياسة حقيقية للمنافسة». (أكتيبل 2012/03/23-17).

ردود فعل مهنيي القطاع

حميد الزهر، مسؤول عن قطب المسافرين بفدرالية النقل للكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب:

«أعتقد أن النقاش الحقيقي يجب أن ينصب على مستقبل هذا القطاع، وتحديثه، وقدراته من أجل إنشاء مرفق ذي جودة. كما أعتقد أنه ليس هناك جدوى من تسييس النقاشات، لأن ذلك لن يساهم في تقديم الأمور. وبما أنه تم نشر لائحة المستفيدين من الرخص، ما ذا يمكن للوزارة وكذا فاعلي القطاع الخاص أن يقوموا به؟ علينا أن نقوم بإنشاء الظروف المناسبة لشراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص [...]».

محمد ميتالي: » يمكن لشخص واحد في بعض الحالات أن تكون لديه 10 إلى 12 مؤذونية سيارة أجرة« (أوجوردوي ماروك، العدد رقم 2733 الصادر بتاريخ 25 يوليوز 2012)

« في مقابلة مع الجريدة اليومية «Aujourd'hui Le Maroc»، بتاريخ 25 يوليوز 2012، أجاب محمد ميتالي، رئيس الاتحاد الفدرالي الوطني لسائقي ومهنيي النقل، في سؤاله عن نشر لائحة مؤذونيات سيارات الأجرة من طرف وزارة الداخلية، : لقد كنا دائما لصالح مثل هذا الإجراء، كما يعتبر أحد مبادئنا الرئيسية في قطاع سيارات الأجرة... لقد سبق واقترحنا على حكومة الفاسي نشر اللائحة لكن لم يتخذ أي إجراء في هذا الشأن ...كما أن نشر هذه اللوائح في وقتنا الحاضر ضرورة أساسية ...لأننا نعرف أن قطاع النقل وخصوصا نقل الأجرة يعرف اختلالات كثيرة التي تشكل حاجزا أمام تنمية مهنتنا. ويجب أن نعرف اليوم أن شخصا واحدا يمكن أن يملك 10 إلى 12 رخصة نقل سيارة أجرة...أما إذا أرادت الحكومة أن تلعب دور الشفافية، فيجب أن تنشر هذه اللائحة وأن تجعلها في متناول الجميع. كخطوة أولى في الإصلاح». (لوسوار 2012/03/14).

lavieeco.com

موقف ترانسبارانسي المغرب

« بعد أن تابعت باهتمام كبير الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة بخصوص محاربة الفساد، أقدمت ترانسبارانسي المغرب على إصدار بيان اعتبرت فيه أن قرار نشر لائحة مأذونيات النقل العمومية بمثابة خطوة أولى تدخل ضمن الحق في الوصول إلى المعلومة. وتطالب المنظمة غير الحكومية بأن « يتم تمديد هذا النشر الأولي لمؤذونيات النقل العمومية داخل المدن، وباقي القطاعات، وخاصة تلك المتعلقة بالصيد في أعالي البحار، واستغلال المناجم، والمقالع، والعقار، وتفويت الأراضي الفلاحية، وبشكل عام كل الرخص المتعلقة باستغلال الموارد العمومية». كما دعت ترانسبارانسي المغرب الحكومة إلى تفعيل الإجراءات الأكثر استعجالية» (لوسوار، المنعطف، التجديد 2012/03/08).

رأي المتخصصين

رأي لحسن عشي، باحث الاقتصاد بمركز كارينجي للشرق الأوسط (ووقع الأصداء بتاريخ 13 مارس 2012)

أولا، النموذج الريعي شكل عائقا أمام روح المقاولة وإرادة الاستثمار. فوجود قطاع خاص ديناميكي ومزدهر هو شرط ضروري لخلق مناصب شغل. الاستثمار الخاص في أغلب البلدان العربية ضعيف بالنسبة للدول الصاعدة... حيث أن نسبة الاستثمار الخاص بالنسبة للناتج الداخلي الخام تتجاوز عموما 25% وباستثناء قطاع الطاقة، فإن الدول العربية هي أيضا أقل جاذبية للاستثمار الخارجي المباشر.

ثانيا، النموذج الريعي شجع الاستثمارات ذات الدخل المرتفع والسريع في مجال العقار والمضاربات على حساب الاستثمارات الإنتاجية في الأنشطة الواعدة كالفلاحة والصناعة التي تدر قيمة مضافة أكبر، ولكنها تحتاج لوقت أكثر للحصول على أرباح.

ثالثا، النموذج الاقتصادي المسجل في جميع البلدان العربية ترافق مع خلق عدد كبير من مناصب الشغل الهشة والظرفية، والتي لا تتوفر على شروط

lesoir-echos.com

العمل الكريم حسب المعايير الدولية المعتمدة.

رابعا، إن نظام اقتصاد الريع أدى إلى نمو اقتصادي عابر وغير قار بسبب تبعيته للسياسة الاقتصادية مثل مداخيل النفط والغاز المرتبطين بالأسواق الدولية، والمحاصيل الفلاحية المرتبطة بالظروف المناخية، وتدفق تحويلات العمال المهاجرين التي تحددها عموما الظرفية الاقتصادية للبلد المضيف.

وعوض أن يكون للدولة دور استراتيجي من خلال إنجاز بنيات تحتية قاعدية، وتقديم الخدمات الاجتماعية وإقامة مناخ ملائم لاستثمار خاص وتطبيق سياسات اقتصادية وسياسة إعادة التوزيع ما بين الجهات والجماعات الاجتماعية، فإنها تكتفي بالقيام بدور عرّاب رأسمالية قائمة على الزبونية حيث يحصل المقاولون على امتيازات وفرص للاستثمار مقابل دعمهم السياسي.

حوار مع نجيب أقصبي، الاقتصادي والأستاذ بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة خَصَّ به مجلة «شالانج»، العدد الصادر بتاريخ 16 مارس 2012

تشالانج: قائمة المستفيدين من مؤذونيات (الرخص) النقل نُشرت، وقوائم أخرى ستنشر لاحقا. ما رأيكم في عمل من هذا القبيل؟

نجيب أقصبي: بدون تردد، أقول أنه إجراء شجاع وملائم ويستحق تشجيعا كبيرا. فنحن الذين كنا نطالب منذ سنين عديدة بشن حرب حازمة ضد اقتصاد الريع لم نكن كثيرين كأشخاص، أو كمناضلين في القوى السياسية اليسارية. ويجب أن نعترف أنه لأول مرة تم القيام بخطوة دالة في الاتجاه الصحيح، لذلك فهي تستحق التشجيع.

تشالانج: هذا يمثل بالفعل خطوة أولى في الحرب ضد اقتصاد الريع. هل تعتقدون أن هذا أمر كافي؟

نجيب أقصبي: بطبيعة الحال لا. بل يمكن الذهاب أبعد من ذلك... أولا، على مستوى العملية ذاتها، أي نشر لوائح المستفيدين من مؤذونيات النقل ما بين المدن، فهناك بكل وضوح ضرورة للقيام بعمل توضيحي: ما هي «الأسماء الشخصية» التي تختفي وراء الغالبية العظمى من الشركات مجهولة الاسم؟ من هم المالكون الحقيقيون للمؤذونيات التي تم «بيعها» بعد الحصول عليها؟ ما هي المؤذونيات التي لا تستغل لحد الآن وما هي أسباب ذلك؟ هل توجد لدينا فكرة عن الريع المتوسط لكل رخصة من هذا النوع؟ كيف نميز ما بين الريع غير المشروع وذلك الذي يمكن اعتباره إلى هذا الحد أو ذاك «مبررا» «للاستحقاق» ومبررا خصوصا باحتياج المستفيد؟ ويضاف إلى هذه الأسئلة غموض معين ملازم لكون البعض من الذين كشفت أسماؤهم نفوا قطعيا استفادتهم من أي ريع كيفما كان. فإذا كانوا صادقين، يجب الاعتذار لهم والتحقيق في مصدر الخرق. أما إذا كانوا كاذبين فيجب معاقبتهم بقسوة كبيرة. ولكن بعيدا عن كل هذه الأسئلة التي تعتبر ظرفية إلى هذا الحد أو ذاك، فإن ما ينتظره الناس هو الحلول البديلة التي يجب اقتراحها الآن لوضع حد لنظام المؤذونيات وإقامة أسس إصلاح قادر على تمكين قطاع نقل الأشخاص من التطور على أسس سليمة اقتصاديا ومنصفة اجتماعيا.

تشالانج: تم إلغاء المؤذونيات لنقل البضائع، هل يمكن تطبيق هذا الحل في مجال نقل الأشخاص؟ هل تعتقدون أن هذا الإجراء يتلاءم مع قطاعات أخرى (مثل سيارات الأجرة، مقالع الرمال، الصيد)؟

نجيب أقصبي: يجب أن نفهم جيدا أن الريع هو مرض فتّاك لا يترك أي قطاع ولا أية جهة من الاقتصاد المغربي. ففيما وراء نقل الأشخاص والبضائع في المجال الحضري أو ما بين المدن، يجب أن لا ننسى الرخص الخاصة بالصيد في أعالي البحار، واستغلال مقالع الرمال، والرخام، و«أحجار» أخرى ثمينة إلى هذا الحد أو ذاك وعيون المياه المعدنية، كما لا يجب أن ننسى أسواق الجملة الخاصة بالمواد الغذائية، والتي لبعضها «مفوضوها» ولبعضها الآخر «مريدوها». أما ما هو أخطر من كل هذا أيضا فهو وجود آلاف الهكتارات من الأراضي الفلاحية المسترجعة من المعمرين والتي تعتبر من أخصب أراضي المغرب، ولقد «تبخرت» هذه الأراضي بعد ذلك، حيث أنها منحت لذوي الرتب العالية في الجيش أو لسياسيين بغرض شراء خضوعهم، ولمتملقين خنوعين

ولوسطاء فاسدين... يجب أن يُقدمَ الحساب ذات يوم للمغاربة، ويُقال لهم أين ذهبت تلك الأراضي، ومن «ورثها» بطريقة غير مشروعة. وهناك قضية الأراضي الحضرية وشبه الحضرية التي أثيرت في الآونة الأخيرة، وهي الأراضي التي سلمت لمجموعات عقارية يعرف الجميع ارتباطاتها غير المشروعة مع السلطات العليا في الدولة. وفضلا عن ذلك، كيف سننسى الريع المرتبط بوضعيات الاحتكار المفروضة بقوة السلطة مثلما هو الأمر عليه في قطاع السكر مع شركة كوزيمار التي هي مقاولة تظل ملكية للمجموعة المسماة سابقا «أمنيوم شمال إفريقيا/الشركة الوطنية للاستثمار».

تشالانج: هل يمكن إلغاء المؤذونيات أن يخلق دينامية في بعض القطاعات (النقل والصيد...الخ) ويجعلها أكثر تنافسية؟ ووفق أية شروط؟

نجيب أقصبي: إن نظام المؤذونيات والنظام الذي يرتكز عليه، أي نظام الريع ليس فقط نظاما معاديا للديمقراطية سياسيا، وغير عادل اجتماعيا، ولكنه غير فعال اقتصاديا أيضا ومضاد للإنتاج. فمنطق الامتياز والاستفادة عن غير حق والذي هو أساس نظام الريع هو نقيض المقاولة الحرة ونقيض اقتصاد السوق بحيث أنه حسب أنصار هذا النوع من الاقتصاد، سوف يقضي نهائيا على روح المقاولة وعل كل منافسة صحية تحمل في ذاتها القدرة على تجاوز ذاتها كما تحمل التقدم. وحتى وإن لم يتعلق الأمر بخداع اقتصاد السوق، فمن الأكيد أنه يمثل تقدما مقارنة باقتصاد الريع لكونه يسمح بحد أدنى من المنافسة المبدعة ما بين الفاعلين الاقتصاديين وبوجود شفافية في دواليب الاقتصاد وهو الأمر الذي يساهم بالتأكيد في عقلنة السلوكات الاقتصادية ويقوي عوامل الإنتاجية ويوسعها إلى أبعد الحدود. إنه يمكن من الحصول على قيمة مضافة كبيرة، وخلق مناصب الشغل، وموارد جديدة للمداخيل. إضافة إلى إخضاع هذا «الوعاء» للضريبة، لأنه غير خاضع اليوم في أساسه للضريبة أو هو خاضع «لاقتطاعات غير شرعية» سيمكن الدولة من مصادر جديدة هامة، وهو أمر يستحق التثمين في الظروف الحالية...

تشالانج: ما هي في نظركم المسارات التي ستقود لإصلاحات ممكنة قابلة للتطبيق؟

نجيب أقصبي: بصفة عامة، يجب البدء بإلغاء النظام الحالي للتوجه نحو إجراءات جديدة ترتكز على مبادئ دولة الحق والشفافية وتكافؤ الفرص. علما أن المحتاجين من بين المستفيدين يجب أن تضمن لهم السلطات العمومية –مثلهم في ذلك مثل أي مواطن في وضعية مماثلة– دخلا مباشرا محترما. (والفرق بين الحالتين هو أن الأمر سيتعلق في الحالة الثانية بحق وليس بامتياز). وبشكل ملموس، هذا يعني أن كل ترخيص باستغلال هذا المورد أو هذا المجال أو هذا المرفق الذي ينتمي للملك العام أو للملكية الجماعية لا يمكن أن يتم تسييره خارج القانون، وهذا يعني منح نفس الحقوق ونفس الواجبات للجميع. وهذا يعني أيضا أن أية عملية من هذا النوع يجب أن تخضع لدفتر تحملات شامل، يحدد الواجبات الناتجة عن الحق الممنوح، أي الالتزامات المادية والأخلاقية للمستفيدين. وأخيرا هذا يعني وجود مؤسسة للهيئات العمومية لمتابعة ومراقبة مدى الالتزام بدفتر التحملات، وعند الضرورة إصدار العقوبات في حالة الإخلال بالالتزامات المتعهد بها. وإذا أخذنا على سبيل المثال قطاع النقل، فمن الواضح أنه لو اعتمدت رخص استغلال خطوط النقل منذ البداية على خطاطة توجيهية للنقل داخل البلد، خطاطة مفكر فيها بنضج ويتم التعبير عنها في قانون–إطار، ثم تمنح بعد ذلك اعتمادا على دفتر تحملات دقيق وصارم، ويتم اللجوء أخيرا لعروض الأثمان التي تسمح بالمنافسة النزيهة والشفافة ما بين محترفي القطاع، لو تم كل ذلك لكان من المحتمل جدا أن الموارد كانت ستعين بطريقة فعالة والأجهزة سيتم تحديثها والخدمات سيتم تحسينها.

تشالانج: باستثناء المأذونيات، هل هناك أشكال أخرى للريع الاقتصادي تعيق الاقتصاد المغربي وكيف يمكن معالجتها؟

نجيب أقصبي: لقد أشرت سابقا إلى الأراضي الفلاحية التي كانت في حوزة المعمرين والتي أعتبرها إحدى أكبر الفضائح في المغرب منذ الاستقلال. ويجب وضع حد لهذه الفضيحة. يجب فتح تحقيق جدي حول المليون هكتار المحصاة سنة 1956 باعتبارها كانت أراضي مستغلة من طرف المعمرين، ثم تم التخلي عن معظمها –فيما بعد– بطريق غير شرعية لبعض المغاربة المحظوظين، أو منحت لبعض أقطاب النظام لضمان خدماتهم الجيدة والوفية. وفي نظري، الاختبار الحقيق لإرادة هذه الحكومة فيما يخص المحاربة الفعلية لاقتصاد الريع هو هذا الموضوع. وكما سبق أن قلت، فإن الريع موجود في كل مكان، ووجد بمجرد الحديث عن رخصة أو عن ترخيص للقيام بهذا الأمر أو ذاك في إطار غير شفاف وغير منظم بشكل واضح. يزدهر الريع أيضا في جميع الأسواق حيث تسود ظاهرة الاحتكار واحتكار الأقلية، وتسود بصفة عامة عملية التفاهم التي تهدف بكيفية أو بأخرى لمنع المنافسة من التأثير الإيجابي والمفيد على جودة المنتوجات والخدمات والأسعار التي يؤديها المستهلكون، وإذا تأملنا فقط التقارير التي نشرها مجلس المنافسة سنتمكن من قياس مدى اتساع هذه الممارسات المولدة للريع في قطاعات اقتصادية عديدة. وهذا يعني أن هناك محور مهم آخر من محاور محاربة اقتصاد الريع وهو جعل قضية تدعيم الاختصاصات والإمكانيات المادية والبشرية لهذا المجلس أولوية مطلقة.

المراجع والمصادر

جرائد ومجلات

- أخبار اليوم
- الخبر
- العلم
- البيان
- المشعل
- الأحداث المغربية
- الأيام
- الاتحاد الاشتراكي
- الجريدة الأولى
- الحياة
- المغربية
- المساء
- المنعطف
- المنتخب
- الأخبار
- الأسبوع الصحفي
- الأسبوعية الجديدة
- النهار المغربية
- الرأي
- أصداء
- الصباح
- الصباحية
- الصحراء المغربية
- المشعل
- التجديد
- أوفيت
- الحركة
- المشهد المغربي
- أوجوردوي لوماروك
- إيكو بلوس
- بيان اليوم
- مغرب اليوم
- إيكونومي إي أنتروبريز
- جون أفريك
- فينانس نيوز إيبدو
- لاغزيت دي ماروك
- لافي إيكونوميك
- ليكونوميست
- ليكونوميست ماغازين
- لوجورنال إيبدومادير
- لومتان
- لوكري إنترناسيونال
- لوموند
- لوروبورتر
- لوسوار إيكو
- لي زيكو
- ليبيراسيون
- لوبسيرفاتور
- لوبينيون
- ماناجر بيبليك
- ماروك إيبدو
- بيرسبيكتيف دي ماغريب
- رسالة الأمة
- تل كل
- الشرطة
- زمان
- بلادي
- يابلادي
- بانورامروك
- أنفوميديير
- ماب
- وجهة نظر

أخبار ترانسبارانسي

نشرة مرصد الرشوة وتنمية الشفافية بالمغرب

تم إنجاز هذا العمل بمشاركة كل من السيد عمر علوي والأستاذ الحسن عاشي

لجنة المتابعة
عز الدين أقصبي
سيون أسيدون
عبد العزيز مسعودي

رئيسة التحرير
ميشال الزراري

مدير التحرير
فؤاد الزراري

التوثيق
لطيفة أبولحسن
أريل أوكي
حنان أسوان

مدير المرصد
فؤاد الزراري

التواصل
سناء السميح

ماكيط وتصفيف
سكريبتيرا إيدسيون

الصور
إيك بريس

السحب : أدامس كرافيك – الرباط.

رقم الإيداع القانوني: 2009PE0117
ردمد الدورية: 0440-2028

أخبار ترانسبارانسي هي نشرة داخلية، تصدرها جمعية ترانسبارانسي المغرب ويعدها مرصد الرشوة، بدعم من الإتحاد الأوربي.